

Distr.: General
29 April 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

ورقات مناقشة بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، مقدمة من المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى

مذكرة من الأمانة العامة**

موجز

هذه الوثيقة هي تجميع للموجزات التنفيذية لورقات الموقف المتعلقة بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وهو "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، المقدمة من مختلف المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى التي أنشأت وتعهّدت بنفسها آليات تنسيق فعالة للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠. وقد نُشرت التقارير الكاملة على الموقع الشبكي للمنتدى المتاح في الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2019>.

* E/HLPF/2019/1

** هذه الوثيقة هي تجميع للموجزات التنفيذية للورقات المواضيعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى من جانب المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة. وقد تأخر تقديمها لأسباب فنية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280519 160519 19-06998 (A)



أولا - النساء

١ - تجد النساء أنفسهن اليوم في أوقات عصيبة، وهذا ما يتجلى بكل وضوح في تصاعد الحكومات التي تنتهج الحمائية في سياساتها؛ وفي كره الأجانب، وكره النساء، والتمييز؛ وفي الحكومات التي تصبح أكثر انغلاقاً ورجعية على نحو يضر بالعالم؛ وفي توزيع السلطة أكثر من أي وقت بين النخبة والشركات. ويتجلى أيضاً هذا بوضوح في تدمير البيئة، وانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، وخصخصة المنافع العامة، ومواصلة التهميش والإقصاء.

٢ - ومن الصعوبة بمكان رؤية ضوء في نهاية النفق الطويل المظلم؛ إذ إن آثار الاستعمار والليبرالية الجديدة الجامحة - بما في ذلك الفقر المدقع والبطالة وعدم ملكية الأراضي - التي تتفاعل مع النظام الأبوي وأنظمة القمع الأخرى تعزز من عدم المساواة وتحرم المرأة من السلطة وتعيق التقدم نحو التنمية المستدامة.

٣ - ويتطلب تحقيق الغايات المُحدثة للتحويل المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وضمان حقوق الإنسان للمرأة والعدالة بين الجنسين أكثر من مجرد الكفاءة - يجب أن تكون هذه الجهود هادفة، كما أنه لا يمكن السماح بالتصدي للأزمات العالمية المتعددة بشكل انفرادي.

٤ - ويقتضي نجاح جدول الأعمال هذا إجراء تغييرات سياسية حتى يمكن للمهمشين والمستبعدين بصورة منهجية الاستفادة فعلياً من أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يكون هناك تحول شامل مما هو سائد من تركيز مدموم على النمو الاقتصادي إلى القيادة المؤسسية من أجل تحقيق التنمية والعدالة والسلام. وهذا ما يعني الابتعاد عن الصناعات الاستخراجية، والاستثمارات العسكرية، والأعمال الهزيلة في المجال الإنساني والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وإعادة توجيهها نحو تمكين الحركات النسائية والاجتماعية وإعمال حقوق الإنسان للجميع. ويجب مساءلة الحكومات والشركات ومجمعات الصناعات العسكرية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من أصحاب السلطة عن حقوق الإنسان والالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب.

٥ - ويكتسي المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ أهمية بالغة، نظراً لأن أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض تتناول بعض ما يواجهه العالم من التحديات الهيكلية الأكثر إلحاحاً:

(أ) الهدف ١٧: يجب تغيير قواعد التمويل والتجارة التي تقيد الهامش السياسي للبلدان الفقيرة في متابعة أهداف حقوق الإنسان والتنمية الخاصة بها؛

(ب) الهدف ١٦: يجب أن تتحول الاقتصادات العسكرية إلى اقتصادات تسترشد بمبادئ الأمن الإنساني للجميع - النساء والفتيات والسكان الأصليين والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين والمعوقون واللاجئون وغيرهم من المجتمعات المهمشة في جميع مراحل العمر - من أجل الأخذ بحوكمة عادلة ومنصفة وغير عنيفة. ويجب على الحكومات منع الاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في مجال السلام والمدافعات عن البيئة وكفالة أمنهن وتوليهن أدواراً قيادية. وينبغي كفالة قابلية الحقوق للنقل فضلاً عن طابعها التدريجي؛

(ج) الهدف ١٣: يتسبب القادة الذي لا يتمتعون بحس المسؤولية وتحركهم طموحات غير ذات صلة في عواقب لا يمكن تداركها على الغلاف الحيوي لكونها وعلى سكانه. وتعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ منارة لتوجيه التدابير الرامية إلى إبقاء درجة الاحترار دون ١,٥ درجة مئوية،

بما يكفل سلامة النظام الإيكولوجي مع التشجيع على اتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ ومراعية للمنظور الجنساني وعلى مشاركة المرأة؛

(د) الهدف ١٠: اتساق السياسات وتعزيز القطاع العام أمران بالغ الأهمية للحد من أوجه عدم المساواة فيما بين البلدان وفي داخلها. وهذا ما يتطلب إصلاح ديناميات الاقتصاد الكلي. وأما الأهداف ١٠ و ١٦ و ١٧ فهي تتربط بشكل وثيق من حيث ضرورة معالجة التدفقات المالية غير المشروعة، وقواعد التجارة المحجفة، وعدم القدرة على تحمل الديون، وتقويض المؤسسات المالية الدولية لحق البلدان النامية في التنمية؛

(هـ) الهدف ٨: يمكن للشركات أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عندما تدفع الضرائب، وتمتنع عن الممارسات المحجفة، وتكفل حقوق العمل والعمل اللائق وظروف العمل الكريمة. والحماية الاجتماعية هي أولوية أرسخ بكثير مما هو عليه الاستثمار الخاص. وهي أيضا نقطة الدخول إلى البعد الاقتصادي الكلي للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وغيرها من التحديات التي تنال من الحقوق الاقتصادية للمرأة؛

(و) الهدف ٤: تتوقع المجموعة الرئيسية للمرأة الحصول على تسهيلات للتعليم والتعلم مدى الحياة ودعمها وتعزيزها على نحو مجد وشامل، إلا أن التقشف والتدابير الأخرى تعرقل الاستثمار في تغيير حياة الناس.

٦ - ولا يمكن تأجيل المساءلة، فقد تم الاتفاق على جدول أعمال ٢٠٣٠ طوعاً، لكن الترويج له يجب أن يكون تقنياً وسياسياً من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقد أثبت المنتدى، حتى الآن، أنه حيز مخيب للآمال، فإن لم يعمل على تغيير الطرائق المستخدمة لتنفيذ عمليات المتابعة والاستعراض اللازمة للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ فيما يتصل بالنساء والفتيات من كل الأعمار والقدرات والحالة وفي كل مكان، فإنه يظل فارغ المحتوى.

ثانياً - الأطفال والشباب

٧ - من الضروري إشراك جميع الأشخاص للتقدم بشكل جماعي نحو المستقبل الذي نصبو إليه عدم ترك أي أحد خلف الركب، وهذا ما سيتطلب إجراء تغييرات في الاقتصادات والهياكل الاجتماعية، والنظم المالية والمؤسسات السياسية.

٨ - وهناك أوجه ترابط ومفاضلة واضحة عبر أهداف التنمية المستدامة. ويعتمد المجتمع على مسار يتوافق مع تطلعات خطة عام ٢٠٣٠ على قدرتنا على معالجتها بشكل فعال.

٩ - ولا يزال المسار نحو التنمية المستدامة أبعد عن أن يكون مثالياً، إذ إن تراكم عدم المساواة يقوض الاستدامة والسلام والقدرة على الصمود، وإن الموجة المستمرة من مناهضة النزعة الجماعية والعولمة تزيد من استفحال هذه الآثار السلبية، فضلاً عن أن الهدف المفقود من جدول أعمال القرن ٢١ المتمثل في مواجهة الظلم التاريخي يعيق جهود المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وينبغي أن يشكل هذا محوراً رئيسياً للتركيز في تقييم الدورة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى (٢٠١٥-٢٠١٩) ووضع طرائق خاصة بالدورة الثانية (٢٠٢٠-٢٠٢٤).

- ١٠ - والتعليم الجامع الرسمي وغير الرسمي الجيد النوعية والتعلم مدى الحياة هما من حقوق الإنسان الأساسية والمحركان الرئيسيان للتنمية المستدامة، ومع ذلك فإن الحواجز الماثلة أمامهما لا تعالج بصورة منهجية.
- ١١ - ويجب تعريف وحماية "العمل اللائق" بشكل أفضل، لا سيما في ظل الشكوك التي تحوم حول مستقبل العمل. كما يجب دمج مقاييس النمو البديلة في أطر عمل المؤشرات الرسمية، حيث يعجز الناتج المحلي الإجمالي وحده عن تحقيق رفاه الناس والكوكب الذي نعيش عليه.
- ١٢ - وما زالت أوجه عدم المساواة تتفاقم بسبب عوامل من قبيل التمييز والتدفقات المالية غير المشروعة والاتفاقات التجارية المجحفة، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومختلف أشكال الرقابة، وهيمنة الشركات والوصم والتمييز.
- ١٣ - ولا تتناسب الإجراءات الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ مع الالتزامات المتعهد بها؛ إذ لا يزال انتهاك حدود الكواكب وقدرة الاستيعاب البيولوجية يقوضان جهود التنمية ويضعفان من احتمال تحقيق السلام والأمن والمساواة.
- ١٤ - ولا تزال المشاكل القديمة والناشئة تهدد بإعاقة المضي قدما. وهي تشمل ما يلي: نموذج اقتصاديا ينتهج مبدأ الليبرالية الجديدة لتحقيق النمو ويضع الربح فوق رفاه الناس والكوكب الذي نعيش عليه، وعسكرة الاقتصادات وتسييس جهود السلام من أجل تحقيق المصالح الوطنية؛ وتركيز الشركات، وتزايد نفوذ الشركات عبر الوطنية، الأمر الذي يعمق من أوجه التفاوت في توزيع الثروة ويستنفد قدرة كوكبنا الحيوية على التجدد، ويولد فجوات استعمارية حديثة، ويؤدي إلى الهيمنة التنظيمية.
- ١٥ - وتتجه الأمم المتحدة، في ظل حاجتها المتزايدة إلى التمويل، نحو القطاع الخاص من دون أي آليات للمساءلة. ومن الأهمية البالغة بمكان تقييم تداعيات مصادر التمويل المختلفة ومواصلة النقاش المستفيض بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.
- ١٦ - ومن أجل مواءمة هيكلنا العالمي بغية تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، تؤكد مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب على ما يلي:
- (أ) لا غنى عن التنمية الإقليمية المتكاملة لإضفاء الطابع المحلي على الخطة العالمية، إذ إنها تعالج أوجه التفاوت بين مختلف أنواع المستوطنات البشرية؛
- (ب) استنادا إلى عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتعين الاتفاق على وضع بروتوكول عالمي بشأن البلاستيك. وينبغي أيضا منح الغابات مركز مشاعات عالمية محمية. كما ينبغي كفالة الجهود المبذولة من أجل الميثاق العالمي للبيئة، لتعزيز القانون البيئي الدولي الصكوك المتعلقة بالبيئة بهدف تعزيز البعد البيئي؛
- (ج) ينبغي أن تسعى نُهج السياسات إلى مواءمة أطر الاقتصاد الكلي مع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وينبغي تطبيق مبادرات ملموسة على نطاق عالمي، من قبيل مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمخاطر البيئية في الائتمانات السيادية وبرنامج للإصلاحات الضريبية البيئية؛
- (د) لا يزال نطاق القمع الجنساني وعدم المساواة بين الجنسين واسعا، فمن الأمور الأساسية للتغلب على الحواجز الهيكلية التي تحد من سلطة الفتيات والشابات هي إدراج أصواتهن في جميع مجالات صنع القرارات؛

(هـ) يجب أن تشكل الأدلة المستقاة من مصادر مختلفة (بما في ذلك المصادر الرسمية وغير الرسمية والتقليدية والأصلية) أساس كل مرحلة من مراحل دورة السياسات. ويتعين إنشاء منصات لتقييم التكنولوجيا الاستباقية والتشاركية بهدف كفالة العدالة في مجال التكنولوجيا؛

(و) يجب التشجيع على زيادة التكامل والاتساق بين مختلف الأطر العالمية والمدخلات المقدمة من الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتديات والمبادرات (من قبيل خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والخطة الحضرية الجديدة، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، واتفاق باريس، ولجنة وضع المرأة، ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)؛

(ز) يجب كفالة المشاركة على أساس الحقوق التي توفر الأماكن المحمية للشرائح المجتمعية البالغة الأهمية، وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يشرك المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، بالاستناد إلى الطرائق الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧.

ثالثاً - المنظمات غير الحكومية

١٧ - تظهر القصص التي جمعت من المنظمات غير الحكومية المؤدية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ الترابط بين الأهداف والحاجة المستمرة إلى اتباع نهجٍ كليةٍ لتحقيق هذه الأهداف. وقد عكست التحديات التي لاحظتها المنظمات غير الحكومية باستمرار الإقصاء، والإضعاف، والحد من التنوع، والافتقار إلى البيانات المصنفة، والفصل بين القطاعات، والنزعة الانفرادية، وانعدام الإرادة السياسية. وفي الحالات التي لاحظت فيها المنظمات غير الحكومية حدوث تقدم، كانت حقوق الإنسان، والإدماج، والتمكين، والاستدامة الثقافية والبيئية، وتصنيف البيانات، والتعاون والمشاركة الحقيقية والتكامل عبر القطاعات، وتعددية الأطراف، في صميم العمليات التي أدت إلى إحراز ذلك التقدم، وليس مجرد الإرادة أو الالتزام بل أيضاً اتخاذ إجراءات مع جميع الجهات المعنية تضع حقوق الإنسان في مركزها.

١٨ - وقد التزمت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني بشراكات شاملة تركز على الناس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، تدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية الدول الأعضاء إلى كفالة منح المجتمع المدني والجهات الأكثر تضرراً من صنع السياسات دوراً نشطاً وفعالاً في عملية صنع القرارات والتخطيط والتنفيذ والتقييم والتقدير، مما يكفل المساءلة، وتمكين الناس من تنمية أنفسهم بأنفسهم، وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

١٩ - والتمكين والإدماج والمساواة هي نتائج ووسائل تحقيق التنمية المستدامة للبشرية جمعاء ولكوكبنا الذي نتشارك في العيش عليه.

٢٠ - وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ قيد الاستعراض، تدعو المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية الدول الأعضاء، بمسؤولياتها الفريدة، وجميع الجهات المعنية إلى العمل بشكل تعاوني على تحقيق ما يلي:

(أ) الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد والميسر للجميع، ولا سيما للفتيات والنساء؛ ودعم المعلمين من خلال التطوير المهني والتعويض المالي المناسب؛ وتوسيع نطاق رؤية التعليم بما يتجاوز "إعداد العمال" لتكون رؤية جامعة وشمولية بشكل أفضل، باستخدام الهياكل الرسمية وغير الرسمية واحترام الثقافات المحلية والأصلية واللغات المحلية والتنوع الثقافي من أجل إعداد المواطنين العالميين للمساهمة في إقامة مجتمع مستدام؛

(ب) الهدف ٨: استخدام التنمية المدفوعة بالأهداف والمتجذرة في حقوق الإنسان لتحقيق النمو الاقتصادي وإتاحة الفرص والعمل اللائق؛ واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي والاجتماعي والثقافي؛ والقضاء على الاتجار بالبشر والرق بجميع أشكاله؛ ومراجعة وتنقيح المؤشرات الحالية القائمة على الناتج المحلي الإجمالي فيما يتصل بالهدف ٨ من أجل الحصول على صورة تفصيلية للنمو تُظهر آثار النمو على الفئات المهمشة وعلى العمال، والتعلم من تلك الصورة؛

(ج) الهدف ١٠: كفالة المساواة والتحرر من التمييز للجميع، واحترام حقوق الإنسان وتوفير أشكال الحماية الاجتماعية الشاملة؛ ومعالجة أوجه عدم المساواة بين البلدان، والقضاء على الممارسات التجارية المسيئة، وتشديد القيود العالمية على التجارة القائمة على المضاربة؛ ورصد أسعار الأغذية في العالم؛ وإصلاح الهيئات المالية الدولية لكفالة قدر أكبر من المساواة في تمثيل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ وكفالة التمويل العادل لأهداف التنمية المستدامة، بسبل منها السياسة المالية التي تتوخى إعادة التوزيع؛ ودعم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

(د) الهدف ١٣: مواءمة الإجراءات مع اتفاق باريس؛ وتبني التخطيط لمواجهة الكوارث استناداً إلى الوعي بمخاطرها والذي يشمل جميع الجهات المعنية، وخاصة الأكثر عرضة للمخاطر المناخية؛ وتمكين المجتمعات المحلية من تعزيز قدرتها على الصمود؛ ووضع القدرة على الصمود في الأجل الطويل في صميم إجراءات التأهب للكوارث والتصدي لها؛ وإعطاء الأولوية للممارسات المستدامة بيئياً؛ والتصرف على نحو عاجل للتصدي لآثار تغير المناخ التي تؤثر بالفعل على الأرواح والنظم الإيكولوجية، باستخدام التعاون المتعدد الأطراف والتآزر بين القطاعات؛

(هـ) الهدف ١٦: كفالة الشفافية وتيسر الوصول الحقيقي إلى النظم الحكومية على كل مستوى ولكل شخص؛ وتمكين أضعف الفئات من الوصول بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الآخرين إلى آليات القضاء؛ والتشجيع على إحلال السلام بهدف كفالة الأمن المستدام، وسيادة القانون، والعدالة، والشمولية؛ والحفاظ على استقلالية القضاء ونزاهته؛ ودمج سيادة القانون والنهج التي تتناول شؤون الحوكمة في جميع الجهود والأولويات المتصلة بالتنمية المستدامة؛

(و) الهدف ١٧: إنشاء شراكات تشمل المجتمع المدني وتراعي السياقات الاجتماعية والثقافية المحلية؛ وتحسين الشفافية؛ وتوسيع نطاق الوصول إلى الأدوات التكنولوجية مع كفالة استخدامها على نحو أخلاقي؛ وإدراج صوت المجتمع المدني وأفعاله الملزمة بطرق حقيقية في عملية تصميم خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها بفعالية.

رابعاً - السلطات المحلية

٢١ - تفهم الحكومات المحلية والإقليمية الخطط العالمية باعتبارها إطاراً عالمياً واحداً يتناول العديد من أولويات كوكبنا الأكثر إلحاحاً. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة - التي تعتبرها المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية بمثابة عامل من عوامل التعجيل بعملية التنفيذ - كلها تشكل مصدراً رئيسياً للحفاظ على كوكبنا ورفاه المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

٢٢ - ويجري العمل على حشد الحكومات المحلية والإقليمية وإشراكها بغية توطئ أهداف التنمية المستدامة في جميع المناطق: هناك أدلة متزايدة في جميع أنحاء العالم على أن هذه الحكومات تتخذ إجراءات وتقدم ابتكارات لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. إذ تعمل الرابطة الحكومية المحلية والإقليمية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي على توليد زخم مؤاتٍ للتوعية بالأهداف والدفع نحو تنفيذها من القاعدة إلى القمة. وقد تمكنت هذه الحكومات من تعزيز بناء القدرات والتدريب المتبادل وتبادل الدروس. وأتاح أول منتدى من نوعه للحكومات المحلية والإقليمية تم تنظيمه في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، مساحة مهمة للحوار بين الحكومات المحلية والإقليمية، والدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة المشتركة في تعريف خطة الأعمال هذه وتنفيذها ومتابعتها.

٢٣ - ومع وجود أكثر من ٦٥ في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتقديم الخدمات الأساسية في أيدي الحكومات المحلية والإقليمية، سيكون من الأهمية البالغة بمكان تعزيز المؤسسات المحلية. وعلى الرغم من أن الأهداف الـ ١٧ متكاملة وغير قابلة للتجزئة، إلا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٦ و ١٧ باعتبارها عوامل فائقة الأهمية من عوامل التعجيل في الأخذ بزمام الأمور والتمكين بشكل قوي على الصعيد المحلي.

٢٤ - وتحول زيادة عدم التطابق بين المسؤوليات والتوقعات الإنمائية ووسائل التنفيذ دون مساهمة الحكومات المحلية والإقليمية بكامل طاقاتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد حدت الأطر القانونية أو المالية أو المؤسسية التقييدية من قدرة هذه الحكومات على حشد الأموال اللازمة للاستثمارات المستدامة في جميع مناطق العالم.

٢٥ - ولا تعكس الاستعراضات الوطنية الطوعية بصورة كافية مشاركة الحكومات المحلية والإقليمية في تنفيذ الخطط العالمية. وقد استشيرت هذه الحكومات في عمليات إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في ٤٥ دولة فقط من بين ١٠٢ دولة قدمت تقاريرها إلى الأمم المتحدة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨. وبغية سد هذه الثغرة، يتم التشجيع على إجراء الاستعراضات المحلية والإقليمية الطوعية بواسطة شبكات الحكومات المحلية والإقليمية في جميع أنحاء العالم بهدف تعزيز الإبلاغ عن التوطن.

٢٦ - وتشيد هيئة المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية بمضمون التزام إشبيلية، الذي تروج له حكومات إكوادور وإسبانيا وكابو فيردي، والذي يدعو إلى إنشاء حركة عالمية محلية لتوطئ أهداف التنمية المستدامة. وتكرر المجموعة التأكيد على أهمية توطئ الأهداف العالمية من أجل أن يكون زمامها وتشكيلها في يد العناصر الفاعلة المحلية.

٢٧ - وتؤكد المجموعة على أهمية حشد تحالف متعدد المستويات حول التوطن ووضع أطر وطنية مواتية تمكن العناصر الفاعلة المحلية من صياغة استراتيجياتها الخاصة بأهداف التنمية المستدامة والأخذ بزمامها.

ويجب تعزيز نهج الحوكمة السليمة والتنمية العمرانية المتكاملة ضمن أطر مؤسسية محلية مسؤولة وفعالة وتعتمد على الجهات المعنية المتعددة.

٢٨ - وتدعو المجموعة الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي للانضمام إلى هذه الحركة المحلية - العالمية المعنية من أجل توطئ أهداف التنمية المستدامة والشاركة مع الحكومات المحلية والإقليمية في هذه العملية، بسبل منها خصوصاً تعزيز الأدوات والموارد المالية اللازمة لدعم التوطين؛ والتشجيع على الحوار المتعدد المستويات والدائم والهيكلية بين الحكومات الوطنية والمحلية والإقليمية والشبكات التابعة لها؛ وتعزيز القدرات والموارد والتكنولوجيات والابتكار والبيانات اللازمة للتحويل في الأجل الطويل؛ ودعم التماسك على المستوى القطري وبين المناطق الحضرية والريفية؛ وتنشيط التعاون الإنمائي اللامركزي لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد المحلي.

٢٩ - وتؤكد المجموعة من جديد التزام هيئتها المنظمة بتوطين الخطط العالمية ورفاه مجتمعاتها المحلية. وهذه المهمة جسيمة إلى درجة أنه لا يمكن لأي مستوى حكومي أو أي جهة معنية أداءها بمفردها. وتلتزم المجموعة، باعتبارها أقرب المستويات الحكومية إلى المواطنين، بعدم ترك أي شخص خلف الركب أو تجاهل أي بقعة وتدعو الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي إلى عدم التخلي عن الحوكمة المحلية والإقليمية والتماسك الإقليمي.

خامسا - العمال والنقابات العمالية

٣٠ - تدعو الحركة النقابية العمالية إلى إبرام عقد اجتماعي جديد بين الحكومات والأعمال التجارية والعمال، مع ضمانات عالمية للعمال توفر الحد الأدنى من الحماية لجميع العمال. وهذا ما يعني احترام الحقوق ومساواة المرأة بالرجل، والحصول على عمل لائق، مع الحد الأدنى من أجور الكفاف والتفاوض الجماعي، وتحكم العمال بوقت العمل إلى حد ما، وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة، وأن تكون العناية الواجبة والمساءلة محرك العمليات التجارية، وأن يكفل الحوار الاجتماعي اتخاذ تدابير انتقال عادل للمناخ والتكنولوجيا والنزوح.

توصيات للحكومات

إعمال حقوق العمال (الهدفان ٨ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة)

٣١ - لا تمثل حقوق العمال، وحرية تكوين الجمعيات، والتفاوض الجماعي، جنباً إلى جنب مع الحوار الاجتماعي، عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل فحسب، بل هي أيضاً دعائم للديمقراطية. وبالمقابل فإن بناء العمليات الديمقراطية تشكل حجر زاوية للتنمية المستدامة.

٣٢ - ويجب أن يعقب التصديق على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨) التابعتين لمنظمة العمل الدولية، إنشاء أنظمة فعالة للتنفيذ والإنفاذ.

٣٣ - ويجب أن تكون هناك أنظمة تتيح الإنفاذ على الصعيد الوطني لبروتوكول منظمة العمل الدولية المرفق باتفاقية العمل الجبري، لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩)، وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن التدابير

التكميلية من أجل القضاء الفعلي على العمل الجبري، لعام ٢٠١٤ (رقم ٢٠٣)، وكذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بعمل الأطفال.

٣٤ - ويجب كفالة المساواة والشفافية فيما يتصل بالأعمال التجارية في الاستثمارات وإيلاء العناية الواجبة في سلاسل التوريد العالمية على النحو المنصوص عليه في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وإعلان منظمة العمل الدولية الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية.

٣٥ - ويجب توفير ضمانات عالمية للعمالة توفر الحد الأدنى من الحماية لجميع العمال، تشمل حقوق العمال الأساسية، وأجور كفاف مناسبة، وحدود لساعات العمل، وكفالة أماكن عمل آمنة وصحية.

سياسات أسواق العمل الشاملة (الهدفان ٨ و ٤ من أهداف التنمية المستدامة)

٣٦ - يجب، من خلال الحوار الاجتماعي، تصميم وتنفيذ سياسات لصالح العمالة، تشمل ما يتعلق منها بعمالة الشباب، بما يتماشى مع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٣٧ - ويجب على الحكومات أن تخصص بشكل عاجل ما لا يقل عن ٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لتغطية الحد الأدنى للحماية الاجتماعية وتخصيص ٦ في المائة أخرى للتعليم العام الجيد والمجاني.

٣٨ - وفي سياق العمل المناخي والتحول التكنولوجية، يجب إنشاء نظم لدعم التعلم مدى الحياة، كما يجب توفير الدعم لإنشاء نظام للحكومة الدولية، ومعايير للمنصات التجارية الرقمية، فضلاً عن لوائح تنظم استخدام البيانات.

٣٩ - ويجب اتخاذ إجراءات ملموسة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي وفقاً لتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم لعام ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، المدعومة بتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢).

السياسات الشاملة المتعلقة بالأجور (الهدفان ٨ و ١٠ من أهداف التنمية المستدامة)

٤٠ - يجب تنفيذ وإنفاذ الحد الأدنى القانوني للأجور الذي يضمن الكرامة لجميع العمال وأسرهم. وينبغي أن تُحتسب تكلفة المعيشة في الحدود الدنيا للأجور، وينبغي أن تستند إلى الأدلة وأن يتم استعراضها بانتظام من جانب الشركاء الاجتماعيين وتعديلها حسب التضخم، مع ضرورة ضمان حقوق المفاوضات الجماعية لتحقيق أجور عادلة أعلى من الحد الأدنى للأجور، كما ينبغي تشجيع الاتفاقات الجماعية ذات التغطية القطاعية.

٤١ - ويجب وضع وإنفاذ تشريعات قوية بشأن المساواة في الأجور تراعي نوع الجنس وتناهض التمييز، بما في ذلك تنفيذ تدابير لتحقيق الشفافية في مسألة الأجور.

تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية (الهدفان ٨ و ١٠ من أهداف التنمية المستدامة)

٤٢ - ينبغي توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية لكفالة التغطية الشاملة للعمال في جميع أشكال العمل من خلال مزيج من الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية القائمة على الضرائب والضمان الاجتماعي

القائم على الاشتراك، بما يتماشى مع معايير اتفاقية منظمة العمل الدولية (اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)، والتوصية بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)).

العدل المناخي والانتقال العادل (الهدفان ٨ و ١٣ من أهداف التنمية المستدامة)

٤٣ - يجب إشراك الشركاء الاجتماعيين في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتصلة بتحقيق خفضات طموحة للانبعاثات، من أجل كفالة تحقيق انتقال عادل يضمن الحصول على وظائف لائقة.

سادسا - الأوساط العلمية والتكنولوجية

٤٤ - تسهم المجموعة الرئيسية للأوساط العلمية والتكنولوجية، التي شارك في تنظيمها المجلس الدولي للعلوم والاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة، مساهمة فعالة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتدعم موضوع عام ٢٠١٩ المعنون "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة".

٤٥ - ومنظمات العلوم والهندسة الدولية في وضع يمكنها من تعزيز المساواة والشمولية في المجتمع العالمي من خلال تمكين المعرفة الموجهة نحو الحلول لصالح الجميع. وتؤكد المجموعة من جديد دور العلوم (بما في ذلك العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية) والهندسة في التنمية المستدامة، حيث ستناقش أيضا في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٩.

٤٦ - وتسلط المجموعة الضوء على أهمية اتخاذ إجراءات للنهوض بالعلوم باعتباره مشاعرة عالمية وتعزيز الهندسة والتكنولوجيا في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، بما يعود بالنفع على الجميع. ويجب أن تكون المعرفة والبيانات والخبرات العلمية متاحة للجميع وأن يتم تقاسم فوائدها عالميا. كما يجب أن تكون ممارسة العلوم شاملة ومنصفة على غرار فرص التعليم العلمي وتنمية القدرات.

الرسائل والتوصيات الرئيسية

٤٧ - يتطلب الطابع المتكامل والمترابط لأهداف التنمية المستدامة زيادة كبيرة في التعاون عبر التخصصات والقطاعات، والمشاركة مع راسمي السياسات والجهات المعنية، كما يتضح من المبادرات الدولية من قبيل مبادرة قيادة البحوث المتكاملة لجدول أعمال ٢٠٣٠ في أفريقيا وعمليات الانتقال إلى الاستدامة، بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ومتابعة أعمال تقرير المجلس الدولي للعلوم لعام ٢٠١٧ بشأن أوجه التفاعل بين أهداف التنمية المستدامة. وتدعو المجموعة أيضا إلى تعزيز الواجهة البينية للعلوم/التكنولوجيا/السياسات في منظومة الأمم المتحدة.

٤٨ - ويتم تمكين الشمولية والمساواة أيضا من خلال جعل المعرفة أيسر منالاً بهدف صنع القرارات، والابتكار، وتقاسم المنافع. وتدعو المجموعة إلى العلوم المفتوحة والابتكار المفتوح، وتعمل على تفعيل المفهوم على نحو فعال، كما هو الحال في المنصة الأفريقية للعلوم المفتوحة، بدعم من وزارة العلوم والتكنولوجيا في جنوب أفريقيا وتوجيه من لجنة البيانات العلمية والتكنولوجية التابعة للمجلس الدولي للعلوم.

٤٩ - وتلفت المجموعة الانتباه إلى أهمية تعزيز المهارات والقدرات البالغة الأهمية في العلوم والهندسة والتكنولوجيا لوضع وتنفيذ حلول تهدف إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وهذا أمر مطلوب أيضا

لتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة والمؤسسات الفعالة، كما أظهرت ذلك لجنة مكافحة الفساد التابعة للاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة، التي ساهمت في وضع معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس رقم ٣٧٠٠١ بشأن نظم مكافحة الرشوة.

٥٠ - وإذ تعمل المجموعة على تقييم الفرص والآثار المترتبة على التغيير التكنولوجي السريع على العلوم والمجتمع، ولا سيما فيما يتعلق بالتحويلات الرقمية، فإنها تتناول أيضا التأثير على الرفاه، على النحو الوارد في التقرير المعنون "فهم الرفاه في السياق التحويلات الرقمية السريعة وما يرتبط بها من تحولات - الآثار على البحوث والسياسات والقياسات" الذي أعدته الشبكة الدولية لتقديم المشورة العلمية إلى الحكومات.

٥١ - وتتطلب مواءمة الأولويات وتعزيز الإجراءات من خلال ربط الخطط الدولية (من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سيندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس) إقامة شراكات قوية وفعالة، وحشد القدرات في مجال المشورة العلمية والمتعلقة بالمعلومات بطرق متكاملة، لأغراض منها على وجه الخصوص التصدي للمخاطر المنهجية والمتعاقبة. وتقف المجموعة على استعداد، مع منظماتها العالمية القائمة على العضوية، للمساهمة في المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، والدورة الثانية والعشرون للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر القمة للعمل المناخي العالمي، والمسابعي الدولية ذات الصلة من قبيل عقد الأمم المتحدة القادم لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠).

٥٢ - وتقدم الورقة المواضيعية للمجموعة الرئيسية للأوساط العلمية والتكنولوجية أمثلة على أنشطة الأكاديميات والاتحادات العلمية والمنظمات العلمية الدولية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض من خلال تسليط الضوء على أفضل الممارسات والدراسات ذات الصلة.

٥٣ - وتشير المجموعة إلى أهمية دعم رسالة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ الموجهة إلى مؤتمر القمة للعمل المناخي العالمي ومؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة القادمين، والذي سيتضمن أيضا إصدار تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وتعلن المجموعة عن استعدادها للإسهام في هذه العمليات.

سابعاً - الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٤ - يعد الإدماج والمساواة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة والمتراصة، وهو مبدأ مكرس في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويجب الاسترشاد بالاتفاقية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم، والعمل والحد من أوجه عدم المساواة، وتغير المناخ، والمجتمعات السلمية والشاملة على وجه الخصوص. وهناك عدد من المبادئ والحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية التي يمكن أن تنطبق على معظم أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، إن لم يكن كلها.

٥٥ - وهوية الأشخاص ذوو الإعاقة متنوعة بشكل لا يصدق، ويتعرض الذين يعانون من أشكال أخرى ومتقاطعة من التمييز لخطر إضافي يتمثل في الاستبعاد من المجتمع. ومن الضروري أن تتاح لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الذين ينتمون منهم إلى الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، في المناطق الريفية والحضرية، بمن فيهم ذلك الأشخاص المصابون بالهق، والأشخاص المصابون بالجذام، والأشخاص

ذوو الإعاقات النفسية والاجتماعية والفكرية والحسية والنمائية، وكذلك الأطفال والنساء والمسنون والشعوب الأصلية وغيرهم من ذوي الإعاقة فرص متساوية للمساهمة في التنمية المستدامة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعلي.

٥٦ - وتتسع، في كثير من الأماكن، الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص بدون إعاقة، لأن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من انخفاض مستويات التعليم وارتفاع معدلات البطالة والخصم الاقتصادي وعدم وجود حماية اجتماعية بالمقارنة مع أقرانهم بدون إعاقة. وعلاوة على ذلك، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز بسبب نقص الرعاية الصحية أو غيرها من الخدمات أو الحد منها - زيادة خطر التعرض للعنف وسوء المعاملة، وعدم إمكانية اللجوء إلى القضاء، والمشاركة الضئيلة في الحياة السياسية والعامة، والمواقف التمييزية في الصحة الجنسية، والحقوق الإنجابية والحق في الحياة الأسرية، ونقص تسجيل المواليد، وعدم الحصول على التعليم الشامل والجيد بلغتهم الأم - ويواجهون الآثار المترتبة على زيادة المخاطر وقابلية التضرر التي يسببها تغير المناخ.

٥٧ - وبالتالي، فإن الإصلاح على نطاق المنظومة ضروري لتعزيز السياسات والنظم القانونية الوطنية لكفالة أن يتمكن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى برامج جيدة للتعليم، والعمالة، والحد من مخاطر الكوارث، وأنظمة العدالة، وغيرها من العمليات، بما يكفل ألا تؤدي السياسات إلى تفاقم التمييز، بل تشجع على الوصول إلى البرامج السائدة والشاملة. ولقياس هذه السياسات، ينبغي إدارة البرامج والأنشطة وكذلك المؤشرات من قبيل مؤشر سياسة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم.

٥٨ - وتتطلب كل من خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقية جمع بيانات مصنفة حسب الإعاقة تكون عالية الجودة ويمكن الوصول إليها، وآنية، وذات موثوقية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات المحدودة المتعلقة بالإعاقة متاحة على الصعيد العالمي. وتكتسي مجموعة الأسئلة المختصرة لفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة ونموذج مجموعة الأمم المتحدة للطفولة/فريق واشنطن بشأن أداء الأطفال، طابع الاستدامة ويمكن مقارنتهما دولياً ومناسبان للتصنيف حسب حالة الإعاقة ولرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل مستمر. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز الشراكات بين الخبراء الإحصائيين ورسمي السياسات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لمعالجة الثغرات في السياسات بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأغراض الاتفاقية.

٥٩ - ويتمثل الهدف النهائي لكل من الاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠ في الاعتراف بكل شخص ذي إعاقة باعتباره مواطناً يتمتع بالمساواة، في كل بلد، ويتمتع بحقوقه كاملة، على قدم المساواة مع الآخرين، كما يتمتع بالكرامة والاحترام والحرية. ولا يقل التزام أعضاء فريق واشنطن، على غرار الأشخاص ذوي الإعاقة، عن التزام غيرهم بتحقيق هذا الهدف. والسؤال الذي يجب طرحه هو التالي: أليس من الأفضل، كأشخاص ذوي إعاقة، البدء في اتخاذ خطوات نحو تحقيق هذا الهدف من خلال تجسيد روح الخطة العالمية والاضطلاع بدور المناصرين والشركاء الفاعلين والبارزين للتغيير المفوضي إلى التحول؟ والإدماج هو عملية ذات اتجاهين، وبالتالي يجب السؤال عما إذا كانت مجموعة أصحاب المصلحة من الأشخاص ذوي الإعاقة تطبق أيضاً المبادئ التي تدعو إليها.

ثامنا - مجموعات المتطوعين

٦٠ - المتطوعون عناصر أساسية ومن الضروري توفير الدعم لهم بغية النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ووفقاً للتقرير عن حالة التطوع في العالم لعام ٢٠١٨ الصادرة عن متطوعي الأمم المتحدة، فإن ما يقدر بمليار متطوع يمنحون وقتهم مجاناً لإحداث فرق في القضايا التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم المحلية، وغالباً ما يتم ذلك في أصعب الظروف^(١). وكما أقر الأمين العام في تقريره التجميعي بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700)، لن يتحقق طموح أهداف التنمية المستدامة بدون مساهمات الملايين من المتطوعين والمنظمات التي يسيروها المتطوعون الذين جرى دعمهم وتمكينهم بشكل المناسب في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.

٦١ - والعمل التطوعي ظاهرة عالمية، ولكنه لا يحدث بمعدل متساوٍ، كما أنه لا يكون فعالاً بنفس القدر. وهو يصبح أقوى ما يكون عندما يتم الاعتراف به ودعمه. وللحكومات الوطنية والمحلية، ومنظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومجموعات المتطوعين، والمتطوعون أنفسهم دور للاضطلاع به في تهيئة بيئة مواتية للعمل التطوعي والحفاظة عليها. وعندما يتكامل هذا بالنجاح، فإن طاقة العمل الطوعي تنطلق، ويتمكن المتطوعون من تقديم أكبر مساهمة ممكنة في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء.

تشجيع المواطنة الفعالة وزيادة تولي الشعب زمام أهداف التنمية المستدامة

٦٢ - يمثل العمل التطوعي في كثير من الأحيان الخطوة الأولى نحو المواطنة الفعالة ويمكن أن يساعد في زيادة تولي الناس زمام تنمية مجتمعاتهم. ويعترف بعض الحكومات بأهمية القيام بوضع التشريعات والسياسات والهياكل والبرامج بشكل منهجي لإشراك المتطوعين وإنشاء الهياكل اللازمة لتمكين مزيد من الناس من التطوع. وعندما تكون الحكومات قد هيأت بيئة مواتية للمشاركة في الحياة المدنية، ولا سيما لمشاركة المتطوعين، أو عندما تستجيب للمبادرات المجتمعية التي يقودها المتطوعون، يكون المتطوعون أكثر فعالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع المتطوعون بدور هام في مساءلة الدول الأعضاء عن التزاماتها بإزاء الأهداف.

٦٣ - ويتسم السياق الاجتماعي والقانوني والسياسي الذي يعمل فيه المتطوعون بأهمية فائقة فيما يتعلق بإمكانية مساهمتهم في القضاء على الفقر من عدمها. وإن المساواة السياسية بين الدول والمواطنين، والدستور والإطار القانوني، والنسيج الاجتماعي في مختلف البلدان، والتفاعل بين الحكومة المحلية والوطنية والعالمية وتنوع الجهات الفاعلة في مجال الحكومة العاملة على مختلف المستويات، كلها عناصر تؤثر على من يمكنهم المشاركة من ذوي الأصوات المسموعة والذين يؤثرون في صنع القرارات.

تشجيع الإدماج

٦٤ - يشكل المتطوعون جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات المحلية ولذا بإمكانهم الوصول، في كثير من الأحيان، إلى الأماكن التي لا يمكن للآخرين الوصول إليها، ويمكن أن يشكلوا جسراً يربط بين توفير الخدمات العامة الرسمية منها وغير الرسمية. ويقف المتطوعون في طليعة المستجيبين للكوارث، كما يتضح

(١) متطوعو الأمم المتحدة، التقرير عن حالة التطوع في العالم (٢٠١٨) متاح على الرابط التالي:

www.unv.org/sites/default/files/UNV_SWVR_2018_English_WEB.pdf

من الحالة الأخيرة الناجمة عن إعصار إيداي في موزامبيق. ويقدمون الدعم لأكثر الناس ضعفاً ويمكّنون المهمشين من القيام بدور نشط في مواجهة التحديات التي يواجهونها.

٦٥ - وتقدم مجموعة الجهات المعنية التي تمثل العمل التطوعي التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء:

(أ) الاعتراف رسمياً بإسهام العمل التطوعي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الاستعراضات الوطنية الطوعية للدول الأعضاء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

(ب) كفالة الاعتراف الكامل بمجموعات المتطوعين ودعمها بشكل تام في الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(ج) اقتفاء خطى الدول الأعضاء عبر تأكيد دعمها الكامل لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧، الذي يدعم مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية؛

(د) التأكد من اشتغال إطار المساواة والشفافية والاستعراض الخاص بأهداف التنمية المستدامة على إجراء مشاورات مع المجتمع المحلي على جميع المستويات، ما في ذلك مع تمثيل أكثر الأصوات تمثيلاً، فضلاً عن المتطوعين الذين هم أقرب الجهات التي تعمل معهم.

تاسعا - الشيخوخة

٦٦ - الشيخوخة ظاهرة عالمية تترك آثاراً واضحة على أهداف التنمية المستدامة وعلى الجهود المبذولة للحد من أوجه عدم المساواة، التي تزداد طوال الحياة مع تراكم أثر التمييز ومعاناة الناس من أشكال جديدة من التمييز في سن الشيخوخة. ومن المتوقع أن يرتفع العدد الحالي للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً (٩٦٢ مليوناً) إلى ١,٤ مليار بحلول عام ٢٠٣٠، وحيث يوجد أعلى نمو نسبي في إفريقيا وآسيا.

٦٧ - وتمثل شيخوخة السكان وتزايد أوجه عدم المساواة في العالم اتجاهين يجب معالجتهما معاً. ويجب تكيف النظم والسياسات الاجتماعية في سياق شيخوخة السكان. وتعتبر عملية التغيير هذه بالغة الأهمية في تحقيق الرفاه للجميع، وليس لكبار السن وحدهم.

٦٨ - وكثيراً ما يؤثر كبار السن مسائل التعلم مدى الحياة، والعمل اللائق وفرص العمل، ومعالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، ووضع حد للتمييز ضد كبار السن، وكفالة المساواة في الحقوق في سن الشيخوخة، باعتبارها من المسائل المثيرة للقلق.

٦٩ - والدول الأعضاء ملزمة بدعم القيم العالمية المشتركة بين القارات والثقافات وضمن المساواة في الحقوق لجميع الأشخاص في أراضيهم بما يتماشى مع المبادئ والمعايير التي تنص عليها المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويجب حماية كبار السن من خلال السياسات العامة التي تتوافق مع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان هذه والتي يتم تنفيذها من خلال البرامج التي تتبع نهجاً على مسار الحياة، وتكون شاملة لجميع الأعمار وتكافح التمييز ضد كبار السن وتتناول حقوقهم واحتياجاتهم. بيد أن السياسات المتعلقة بالشيخوخة غالباً ما تكون غير منسقة أو مجزأة أو غير موجودة ولا تولي اهتماماً لمعايير حقوق الإنسان.

٧٠ - ويمكن للدول الأعضاء تسريع التقدم من خلال الاعتراف بوجود التمييز ضد كبار السن ومكافحته، وهو دافع رئيسي للتمييز والتفاوت على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في سن الشيخوخة، والذي يحد من إمكانيات الملايين على المساهمة في التنمية المستدامة. والمواقف التي تتسم

بالتعامل ضد كبار السن تنظر إليهم نظرة نمطية وتمارس التمييز والاستبعاد ضدهم. وتطلق المواجهة الناجمة لمشكلة التمييز ضد كبار السن العنان لكم كبير من القدرات الاقتصادية والاجتماعية والفردية، مما يؤدي إلى دعم التنمية المستدامة.

٧١ - قدمت مجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة التوصيات التالية:

الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة

(أ) كفالة فرص للتعليم مدى الحياة تستجيب لحقوق كبار السن وأفضليتهم، إذ إن إكسابهم مهارات جديدة وتدريبهم وإعادة تدريبهم يجعلهم قادرين على أن يصبحوا عمالاً نشطين في عالم يتسم بالتعقيد والتغير؛

(ب) تكييف فرص التعلم والمحتوى والمنهجيات وفقاً لاهتمامات كبار السن وأفضليتهم؛

(ج) كفالة المبادئ الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة والحساب لجميع كبار السن والتمكين من تعميم التكنولوجيا الرقمية، وهو شرط مسبق للوفاء بحق الجميع في التعليم وكفالة المشاركة الكاملة في المجتمع.

الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة

(أ) توفير الحماية الاجتماعية وترتيبات الدوام المرنة من أجل تيسير ظروف كبار السن وتحسينها في أسواق العمل غير الرسمية والرسمية؛

(ب) الاعتراف بما يقدمه كبار السن من مساهمات محددة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وهذا ما يشمل العمل المدفوع الأجر، والعمل غير المدفوع الأجر، والعمل التطوعي؛

(ج) رفع السياسات التي ترهن الحصول على الائتمانات البالغة الصغر، والقروض، والاستثمارات المالية بحدود عمرية معينة؛

(د) سن تشريعات وطنية وعالمية وإنفاذها لمكافحة التمييز على أساس السن واستعراض الاستثناءات المتعلقة بالسن في التشريعات القائمة المتعلقة بالمساواة.

الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة

(أ) كفالة شمول جميع الأشخاص طوال مسار حياتهم بنظم الحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية التي تراعي الشيخوخة والإعاقة والإنصاف بين الجنسين عن طريق التنفيذ العالمي للغاية ٣ المتصلة بالهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية وغير ذلك من التدابير؛

(ب) تقديم خدمات اجتماعية لجميع كبار السن تكون ميسورة التكلفة وعالية الجودة وتركز على الأشخاص وفي المتناول، وتنطوي على الرعاية الصحية الشاملة، بما في ذلك الرعاية الطويل الأجل؛

(ج) كفالة المشاركة المجدية لكبار السن في جميع عمليات التخطيط وصنع القرارات، بسبل منها المعلومات المتعلقة بالحقوق والمستحقات؛

(د) وضع صك قانوني دولي ملزم لحماية حقوق كبار السن.

الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة

- (أ) إعطاء الأولوية لعملية جمع البيانات المصنفة حسب السن على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي وتمويل تلك العملية؛
- (ب) دعم مكاتب الإحصاء الوطنية في جمع البيانات المتعلقة بالسن وتنظيمها منهجياً وتصنيفها؛
- (ج) الإحاطة علماً بالعمل الجاري لمجموعة "تيتشيفيلد" المعنية بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن، وتمويل ذلك العمل ودعمه؛
- (د) كفالة الإدماج المنهجي للفئات العمرية الأعلى في عملية رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها.

عاشرا - مشاركة منظمات المجتمع المدني الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

٧٢ - على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات خطيرة تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فمعظم الغايات المتصلة بالأهداف ليست على المسار المقرر لها ومن المرجح ألا يكتب لها النجاح. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تزايد أوجه التفاوت ويتفاقم الفقر نتيجة لاتفاقات التجارة الحرة الضخمة، ونظم الضرائب التنافسية والتدفقات المالية غير المشروعة، والاستيلاء على الموارد، والأبوية والأصولية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتدهور البيئة، وحرمان الشعوب من الحصول على الموارد والخدمات، وتغير المناخ، والهيمنة العسكرية، وتقلص الحيز الديمقراطي. وسوف تواصل هذه المواضيع الرئيسية تأثيرها السلبي على تحقيق الأهداف قيد الاستعراض وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأكملها.

٧٣ - وبغية تحقيق طموح الهدف ٤، يجب إعادة تشكيل التعليم باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ومنفعة عامة تضمنهما الدولة. وعلى وجه التحديد، يجب على الحكومات في المنطقة أن تخصص للتعليم نسبة تتراوح من ٤ في المائة إلى ٦ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي ومن ١٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة من إجمالي النفقات. ويجب ضمان حقوق المعلمين ورفاههم وتمكينهم بهدف تيسير مساهمتهم المجدية والاعتراف بها في وضع السياسات وتحقيق أهداف التعليم.

٧٤ - وإذا كان الهدف ٨ ينطوي فعلاً على إجراء تحويل، فيجب أن يُمكّن النساء والرجال من الخروج من العمل المنخفض الإنتاجية وغير الرسمي وغير الآمن والهش، وأن يشجع على وضع سياسة للعمالة تقوم على الحقوق وتركز على الإنسان من شأنها إتاحة فرص العمل اللائق، وتحترم حقوق العمال بصورة تامة، ولا سيما الحق في تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي، وتروج للحماية الاجتماعية الشاملة والحوار الاجتماعي الحقيقي. ويشكل العمل اللائق جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، ومعالجة عدم المساواة، وكفالة نمو الإنتاجية إلى جانب انتقال عادل من أجل العدالة المناخية، وكذلك الاستفادة الكاملة من التطورات التكنولوجية. وهناك حاجة ماسة إلى توفير ضمانات عالمية للعمالة تستند إلى حقوق العمال الأساسية بهدف كفالة أجور مناسبة، وتحديد عدد ساعات العمل، وضمان سلامة أماكن العمل للجميع.

٧٥ - وفيما يخص الهدف ١٠، يجب التصدي للسياسات والمؤسسات الاقتصادية التي ترسخ عدم المساواة والتمييز. وتميل كفة قواعد التجارة لصالح البلدان المتقدمة التي يجب إصلاح نخبها. وبغية إعادة

توزيع الثروة، ينبغي للشركات والأفراد دفع حصتهم العادلة من خلال الضرائب التي تفرض على أصولهم، كما يجب استخدام الإيرادات التي تُجمع من أجل تمويل الخدمات الاجتماعية. وتحت آلية مشاركة منظمات المجتمع المدني الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الحكومات على تشجيع المشاريع الاجتماعية بهدف زيادة الفرص والأنشطة المدرة للدخل والمساهمة في الحد من عدم المساواة.

٧٦ - ويجب أن يتجسد الهدف ١٣ في تمويل كاف ومناسب للأنشطة المتعلقة بالمناخ تساهم به البلدان على أساس المسؤولية التاريخية عن الاحترار العالمي وفي دفع تعويضات لجميع الأطراف المتأثرة. ويجب التوقف عن استخدام الوقود الأحفوري والحد من تسويق الحلول لمشكلة تغير المناخ. كما يجب إعطاء الأولوية للعمل المناخي في عمليات الميزنة والتخطيط الرئيسية في جميع بلدان المنطقة.

٧٧ - ويتطلب تحقيق الهدف ١٦ معالجة المواضيع الرئيسية التي تشكل جذور النزاع والتهميش في المنطقة. ومن الأهمية البالغة بمكان ضرورة أن تحول الحكومات وجهة الموارد من الإنفاق العسكري إلى الخدمات الاجتماعية. ويجب ألا يُعترف بالحيز المتاح للمجتمع المدني فحسب بل يجب أيضاً القيام بتوسيعه تدريجياً. ويجب على سلطات الدولة أن تضع، على وجه السرعة، حداً لجميع أشكال الاعتداءات والمضايقات التي يتعرض لها المدافعون عن الحقوق.

٧٨ - وبالنظر إلى أن الهدف ١٧ هو أهم عنصر في خطة عام ٢٠٣٠، لذا فإن اتباع نهج العمل المعتاد لا يُعد خياراً مناسباً. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي دون قيد أو شرط بالتزامها في الأجل الطويل بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلها المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي للتجارة أن تحمي الحيز السياسي من أجل تحقيق التنمية وإعمال حقوق الشعوب. ويجب على الدول أن تجري تقييمات لأثر توافق السياسات الضريبية واتفاقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيات الجديدة مع حقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ هيئة ضريبية إقليمية لإصلاح الهيكل الضريبي وحشد التعاون الإقليمي في مجال الضرائب.

٧٩ - وإن إدراك أهمية هذه القضايا ومعالجة المعوقات الهيكلية والنظمية أمر ضروري وينبغي إيلاؤه الاهتمام الواجب. ويتمثل سبيل المضي قدماً في إعادة صياغة التنمية باعتبارها عملية ينظمها ويقودها الأفراد بهدف تحقيق العدالة الإنمائية.

حادي عشر - معاً إلى عام ٢٠٣٠

تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع: كفالة الشمول والمساواة لكل فرد في كل مكان

٨٠ - الشمولية والمساواة والإنصاف ليست مجرد مسائل بالنسبة للبلدان النامية، فرغم أن التهميش والضعف يتخذان أشكالاً مختلفة في بلدان مختلفة، وأن مجموعات مختلفة تتأخر عن الركب ضمن سياقات مختلفة، فإن وجود هذه المجموعات والأفراد هو وجود عالمي ومطرد. ويجب إدراج الحد من هذه الفوارق المحلية على قائمة الأولويات. ولا تزال الفجوات الكبيرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية قائمة بل إنها آخذة في الاتساع. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن جميع البلدان يمكن أن تتخلف عن الركب.

٨١ - وكفالة الشمولية والمساواة والإنصاف تعني تناول أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة. ولن يكون تحقيق مجموعة الأهداف قيد الاستعراض ممكناً ما لم يتم كفالة إحراز تقدم في الأهداف الأخرى

أيضاً. وينبغي أن تعكس الاستعراضات الوطنية الطوعية تنفيذ الأهداف الـ ١٧ باستخدام نهج عالمي متكامل ومتربط.

٨٢ - وبعد مضي ثلاث سنوات من بدء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا تزال مشاركة الجهات المعنية محدودة. وينطوي المنتدى السياسي الرفيع المستوى على إمكانية التأثير الشديد للغاية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. غير أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال زيادة مشاركة المجتمع المدني. وينبغي أن ينشئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى آلية رسمية للإبلاغ تسلط الضوء على مساهمات المجتمع المدني.

٨٣ - وسيتيح الاستعراض المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى فرصاً بالغة الأهمية لزيادة فعالية آلية متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها. ويجب إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض، التي يجب أن تكون شفافة وتقوم على مبدأ المشاركة، بنفس السبل التي تتبعها الأفرقة العاملة المفتوحة.

٨٤ - وبالنسبة للأهداف المحددة قيد الاستعراض، ولا سيما الهدف ٤، يجب على الحكومات أن تكفل حصول الجميع، الفتيات والفتيان على حد سواء، وكذلك الأشخاص المتأثرون بحالات الطوارئ والأزمات، على التعليم المجاني والجامع وذي الجودة والمنصف والأمن الذي يشمل الجميع. ويجب عليهم أيضاً كفالة تمتع كل من الأطفال والكبار بالصحة الجيدة وحصولهم على التغذية الكافية لتمكينهم من تحقيق أقصى قدر من التحصيل العلمي. وبالمثل، من الأهمية بمكان النظر في أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة. ففي الهدف ٤، يمكن للمدارس أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في حماية الأطفال من العنف. ونتيجة لذلك، يتضمن الهدف ٤ غايات يمكن أن تساهم بشكل مباشر في تحقيق الغايات المتصلة بالهدف ١٦ التي تتناول منع العنف.

٨٥ - وفيما يتعلق بالهدف ٨، يتعين بذل الجهود اللازمة لتعزيز إيجاد فرص العمل وتحسين نوعيته. وهذا ما يعني تعزيز عملية تنفيذ معايير العمل، لتقاضي أكثر من مجرد أجور الكفاف. وبالمثل يجب بذل الجهود الكفيلة بإنهاء عمل الأطفال. كما يجب على الحكومات أن تدمج التفكير المناخي المتسم بالذكاء والمرونة في الهياكل الأساسية والخطط الاقتصادية لكفالة عدم ذهاب الكوارث بفرض النمو الاقتصادي.

٨٦ - وفيما يتعلق بالهدف ١٠، لا بد من بذل الجهود اللازمة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان باتخاذ تدابير تشمل فرض الضرائب التصاعدية، وتحسين تنفيذ آليات الحماية الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة مجاناً وبشكل منصف وشامل للجميع، وكفالة تسليط مزيد من الضوء على المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، وتكافؤ فرص اللجوء إلى القضاء. وتزيد أوجه عدم المساواة أيضاً من احتمال تعرض الأطفال للعنف بأشكاله المختلفة. ويمكن أن يسهم العجز عن حماية الأطفال من العنف في أوجه عدم المساواة والتمييز ويؤدي إلى تفاقمها.

٨٧ - وفيما يتعلق بالهدف ١٣، يجب على الحكومات الوطنية أن تضع خططا عملية لتحسين استخدام مصادر الطاقة المتجددة على مستوى كل أسرة معيشية. وينبغي للبلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل أن تبدأ في خفض انبعاثات الكربون وفقاً لاتفاق باريس. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات أن تعزز المعارف التقليدية والمحلية بشأن التخفيف من تغير المناخ للسماح للناس باستخدام معارفهم وممارساتهم لإدارة سبل معيشتهم.

٨٨ - وفيما يتعلق بالهدف ١٦، فإنه يجب تعزيز القواعد الوطنية والدولية بشأن السلام والعدالة والحكم. ويجب دعم ذلك بجهود منسقة لبناء القدرات والآليات المؤسسية من أجل المشاركة الشاملة.

وبالمثل، يجب على الحكومات أن تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال في جميع الظروف. وينبغي تقديم الحلول المرتكزة على الأدلة من خلال نظم قوية لحماية الطفل، تسترشد بالحلول السياسية والاستجابات المتعددة القطاعات وتدعمها الاستثمارات التي تمكّن من تطبيقها.

٨٩ - وفيما يتعلق بالهدف ١٧، يجب وضع أنظمة للمساءلة والرصد، كما يجب على الحكومات الوطنية الالتزام باستراتيجيات التنفيذ التي تكفل اتباع نهج شامل ويقوم على مبدأ المشاركة.
